

٣١- الحالة في جورجيا

وأكد الأمين العام أن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في عودة اللاجئين والمشردين داخليا، الذين لا يزال بقاؤهم في المنفى سنوات بعد توقف أعمال القتال يشكل مأساة غير مقبولة، تتطلب المعالجة على وجه السرعة. وحث الجانبين على طرح وتنفيذ نهج جديدة لحل مشكلة التشرد، ومواصلة اتخاذ الخطوات نحو التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة، ودعا الطرفين إلى التنفيذ الكامل للتدابير التي اتفقا عليها خلال اجتماعي أثينا واسطنبول^(٤). وفي هذا الصدد، أعرب عن التقدير للدعوة الموجهة من حكومة أوكرانيا لاستضافة الاجتماع الثالث المتعلق بتدابير بناء الثقة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أعرب الأمين العام عن القلق الشديد إزاء توقف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) الطويل عن الرصد في الجزء الأعلى من وادي كودوري الذي تسيطر عليه جورجيا منذ حادث أخذ الرهائن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأكد من جديد أن السلطات الجورجية هي المسؤولة عن توفير الظروف الأمنية اللازمة لتمكين موظفي البعثة من الاضطلاع بولايتهم في وادي كودوري، وأنه ينبغي لها أن تتخذ التدابير اللازمة في هذا الصدد دون تأخير. وأعرب عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة باعتبارها عنصرا محوريا في الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في أبخازيا، جورجيا، ولا سيما من خلال وجودها وقيامها بالرصد على أرض الواقع، ومن خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها لتعزيز عملية السلام. وأوصى الأمين العام المجلس بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى.

(٤) للاطلاع على تفاصيل اجتماعي أثينا واسطنبول، انظر S/1998/1012 وS/1999/805، على التوالي.

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٠ (الجلسة ٤٠٩٤): القرار ١٢٨٧
(٢٠٠٠)

في الجلسة ٤٠٩٤^(١)، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠^(٢). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن مثله الخاص، بدعم من ممثلي الاتحاد الروسي، بصفته ميسرا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام، ومع توافر حسن النية لدى الجانبين الجورجي والأبخازي، حاول المضي قدما بعملية السلام من خلال إحياء الآلية التي أنشئت منذ عام ١٩٩٧ في إطار عملية جنيف^(٣) وصياغة بعض المقترحات التي تتناول توزيع الصلاحيات الدستورية بين تبليسي وسوخومي. ولاحظ الأمين العام أن الهدف النهائي لعملية جنيف هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، وأن إحراز تقدم بشأن مسألة المركز هو خطوة لا غنى عنها نحو تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأسى إزاء استمرار إحجام الجانب الأبخازي عن مناقشة المسألة.

(١) بالإضافة إلى الجلسات التي يشملها هذا الفرع، عقد المجلس خلال هذه الفترة عددا من الجلسات كجلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الفرعين ألف وباء. وعقدت هذه الجلسات في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٥٧)، و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٨٦)، و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٦٨٧)، و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٩٦).

(٢) S/2000/39، المقدم عملا بالقرار ١٢٥٥ (١٩٩٩).

(٣) للاطلاع على تفاصيل الإطار، انظر S/26875.

أعاد تأكيد عدم مقبولية ما نشأ عن النزاع من تغييرات ديمغرافية، وأهاب بالطرفين العمل على معالجة هذه القضية على وجه السرعة من خلال الاتفاق على تدابير فعالة وتنفيذ هذه التدابير ضمانا لأمن الذين يمارسون حقهم غير المشروط في العودة؛

طالب كلا الطرفين بأن يلتزما التزاما دقيقا باتفاق موسكو؛

رحب بإبقاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لترتيباتها

الأمنية قيد النظر المتواصل؛

قرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه

٢٠٠٠؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام وأن

يقدم تقريرا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار عن الحالة في أبخازيا، جورجيا.

المقرر المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٣٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٣٧ المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠^(٨). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنه منذ بداية العملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، كان الهدف النهائي يتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع، بما في ذلك تحديد وضع أبخازيا داخل دولة جورجيا، على أساس السلامة الإقليمية لجورجيا وسيادتها واستقلالها، والحق الثابت للاجئين والمشردين في العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة السابقة. وعملا بأحكام القرار ١٢٨٧ (٢٠٠٠)، فقد استمر العمل بشأن مسألة توزيع الصلاحيات الدستورية بين تبليسي وسوخومي. وجرى توزيع مشروع ورقة منقحة بشأن هذه المسألة في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٠ على

(٨) S/2000/345، المقدم عملا بالقرار ١٢٨٧ (٢٠٠٠).

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، موجهة من ممثل الاتحاد الروسي^(٥). ثم وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(٦)؛ وتم طرحه للتصويت، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٢٨٧ (٢٠٠٠)^(٧)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

كرر دعوته لطرفي النزاع إلى أن يعززا التزامهما بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وأن يواصلوا توسيع نطاق الحوار بينهما، وأن يبديا دون إبطاء العزيمة الضرورية لتحقيق نتائج بارزة في القضايا الرئيسية من المفاوضات، وبوجه خاص فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات الدستورية بين تبليسي وسوخومي في إطار تسوية شاملة، مع الاحترام التام لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا؛

اعتبر أن إجراء انتخابات واستفتاء مزيفة في أبخازيا،

جورجيا، أمر غير مقبول وغير مشروع؛

أهاب بالطرفين أن يواصلوا تعزيز جهودهما من أجل التنفيذ التام لتدابير بناء الثقة التي اتفقا عليها خلال اجتماعي أثينا واسطنبول، المعقودين في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ومن ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ على التوالي؛

أعاد تأكيد ضرورة أن يحترم الطرفان حقوق الإنسان احتراماً

دقيقاً؛

(٥) S/2000/52، يحيل بها قرار مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة عن اتخاذ تدابير إضافية رامية إلى تسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا، من بينها تمديد فترة وجود القوات المشتركة لرابطة الدول المستقلة لحفظ السلم لمدة ستة أشهر.

(٦) S/2000/743.

(٧) أشارت ممثلة جامايكا بعد ذلك إلى أنها كانت ستصوت تأييدا للقرار لو أنها كانت حاضرة في وقت التصويت.

وفي تلك الجلسة، أدلى الرئيس (الصين) ببيان باسم المجلس^(١٠)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتعزيز الاتصالات على جميع المستويات بين الطرفين الجورجي والأبخازي، ودعا الطرفين إلى مواصلة توسيع نطاق هذه الاتصالات؛

دعا الطرفين إلى إنجاز عملهما بشأن السلام ووضع مشروع اتفاق متعلق بالسلام و ضمانات لتجنب المواجهة المسلحة ومشروع بروتوكول يتعلق بعودة اللاجئين إلى منطقة غالي وتدابير الإنعاش الاقتصادي، والتوقيع عليهما؛

لاحظ مع القلق العميق الإخفاق المستمر للطرفين في تحقيق تسوية سياسية شاملة، تتضمن تسوية للوضع السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا؛

دعا الطرفين إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لإخراج القضية من المأزق وبذل قصارى جهودهما لإحراز تقدم كبير دون مزيد من التأخير؛

أيد الأمين العام في تشجيع الطرفين على أن يكونا على استعداد للنظر في المقترحات القائمة على أساس مقررات مجلس الأمن والتي سيقدمها الممثل الخاص في الوقت المناسب بشأن مسألة توزيع الاختصاصات الدستورية بين تبليسي وسوخومي؛

أعرب عن أسفه لأن بروتوكول ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ لم ينفذ بالكامل، وبوجه خاص لأن انسحاب الجماعات المسلحة غير الشرعية لم يتحقق؛

دعا الطرفين إلى الكف عن أي أعمال تؤدي إلى زيادة التوترات في الميدان وضمان سلامة موظفي البعثة.

الاتحاد الروسي، بصفته الميسر، وعلى أعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام، متضمنا تعليقاتهم على المشروع الأصلي. وأجري مزيد من المناقشات بغية وضع الصيغة النهائية للمشروع في المستقبل القريب وتقديمها إلى جانبي النزاع. وفي حين أن الموقف الأساسي للجانب الأبخازي بشأن مسألة الوضع لم يتغير، فقد أبدى اهتمامه بالألا يُستبعد من المناقشة.

وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه على الرغم من استمرار المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمؤسسات الأكاديمية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، في تسييرها تدابير بناء الثقة، فقد تأخرت العملية إلى حد ما نتيجة لانعدام الثقة الناجم عن حالات التأخير الطويلة في تبادل المحتجزين. بيد أنه أعرب عن الارتياح إزاء النوايا الحسنة التي أبداها الجانبان وحققت نجاح تبادل الرهائن في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، ودعا الجانبين إلى النظر فعليا في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها في الاجتماعات التي عقدت في أثينا واسطنبول في العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

ولاحظ الأمين العام أن الحالة في منطقة مسؤولية البعثة ظلت هادئة بصفة عامة رغم كونها غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأنه لم تقع انتهاكات كبيرة للاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات (اتفاق موسكو) الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤^(٩). وأشار إلى أنه ينبغي تذكير كلا الجانبين بمسؤوليتهما عن تهيئة العودة المأمونة والأمنة والكرامة لجميع اللاجئين والمشردين داخليا. ونوه أيضا إلى أن الطرفين يتحملان المسؤولية الأساسية عن ضمان وجود بيئة أمنية ملائمة للعمل الذي تقوم به البعثة والوكالات والمنظمات الأخرى.

(١٠) S/PRST/2000/16

(٩) Corr.1 و S/1994/583 ، المرفق الأول.

المقرر المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠
(الجلسة ٤١٧٩): القرار ١٣١١
(٢٠٠٠)

حيث كانت معظم حوادث العنف في منطقة النزاع من نواتج الصراع على السلطة أو الانتقام فيما بين المجموعات الإجرامية المختلفة. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، في وادي كودوري، أخذت مجموعة من الرجال المسلحين والمقنعين دورية راجلة تابعة للبعثة كرهائن، واحتجز أفرادها بضعة أيام في وادي كودوري الأعلى. وأطلق سراحهم سالمين في ٥ حزيران/يونيه عقب مشاورات شملت فريقا رفيع المستوى للتفاوض تابعا لحكومة جورجيا.

وأفاد الأمين العام أيضا بأن محنة الآلاف من المشردين داخليا، والآلاف من الأشخاص الآخرين الذين اختاروا العودة إلى ديارهم في مقاطعة غالي، أصبحت تبعث على اليأس بصورة متزايدة. وشجع الطرفين على التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الرامية إلى تحقيق هذه العودة. وأعرب عن الارتياح لاستمرار تدابير بناء الثقة في مختلف المجالات، وكثيرا ما كان ذلك يجري وراء الكواليس، وشجع كلا الطرفين على المشاركة بكل جدية وتصميم بتعزيز عمق نطاق الاتصال واتساعه على جميع المستويات.

وعلى الرغم من بطء التقدم المحرز، لاحظ الأمين العام أن البعثة ما زالت تضطلع بدور أساسي في البحث عن حل سلمي للنزاع الجورجي-الأبخازي من خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها لتعزيز عملية السلام. كما لاحظ أن البعثة ما زالت تشكل عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في أبخازيا، جورجيا، وأوصى المجلس بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى.

وفي تلك الجلسة وجه الرئيس (جامايكا) اهتمام المجلس إلى عدة وثائق^(١٢). ثم وجه اهتمام المجلس إلى مشروع

(١٢) رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من ممثل جورجيا يجيل بها بيانا من وزارة الخارجية بشأن الحالة في أبخازيا (S/2000/594)؛ ورسالتان مؤرختان ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، موجهتان من ممثل الاتحاد الروسي، يجيل بهما قرارين يتعلقان

في الجلسة ٤١٧٩، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠^(١١). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أنه لم يحرز تقدم كبير في إطار عملية جنيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن نتائج جلسة مجلس التنسيق المعقودة في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ فتحت آفاق التواصل البناء بين الطرفين، ولا سيما بشأن المسائل الأمنية. وقال إن الممثل الخاص واصل العمل عن كثب مع مجموعة الأصدقاء، التي اجتمع بها مرة في الشهر على الأقل، لمواصلة تحسين مشروع الوثيقة التي تتناول توزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي على أساس مبادئ السيادة الجورجية. وقد أعدت نسخة من مشروع الوثيقة، بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، ووزعت على مجموعة الأصدقاء على أمل أن تتخذ في المستقبل القريب أساسا لفتح باب الحوار السياسي بين الجانبين الجورجي والأبخازي. غير أنه قد نشأت اختلافات في الآراء فيما بين مجموعة الأصدقاء نفسها بشأن المحتوى والاستراتيجية على حد سواء. وبالتالي، فقد أشار الأمين العام إلى وجود حاجة ماسة إلى بذل جهود متضافرة قوية لإعداد مشروع وثيقة ونهج منسقين.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، وقع أحد الانتهاكات المؤكدة لاتفاق موسكو اكتشفت فيه طائرة دوريات هليكوبتر تابعة للبعثة سيارة مصفحة في مركز مراقبة أبخازي داخل منطقة الحد من الأسلحة. وظلت الجريمة المنظمة المتوطنة في جميع أنحاء المنطقة تمثل مشكلة خطيرة

(١١) S/2000/697، المقدم عملا بالقرار ١٢٨٧ (٢٠٠٠).

المقرر المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٢١): بيان من
الرئيس

في الجلسة ٤٢٢١، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠^(١٤). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن الحالة العامة في منطقة الصراع ظلت هادئة وإن كانت غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد يعزى بعض التحسن في الحالة الأمنية جزئيا إلى إعادة تنشيط الفريق العامل الأول (المعني بالمسائل الأمنية) التابع لمجلس التنسيق وإلى التعاون المتزايد للجانبين الجورجي والأبخازي في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه الصيغة. كما أن رئيسي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جورجيا، بصفتها منسقي الفريق العامل الثاني (المعني باللاجئين والمشردين داخليا)، والفريق العامل الثالث (المعني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية)، على التوالي، أجرى مشاورات مع الجانب الأبخازي. ولم يحالف النجاح بعد جهود مجموعة الأصدقاء، بما في ذلك الزيارات التي قام بها الممثل الخاص إلى العواصم، من أجل التوصل إلى مشروع وثيقة منسقة لمعالجة المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي.

ولاحظ الأمين العام أن موسم الحصاد في أواخر الصيف قد جلب معه ما يبدو أنه أكبر عودة للسكان من تلقاء أنفسهم إلى مقاطعة غالي منذ نهاية الحرب في ١٩٩٣. ووجد من دواعي الانزعاج أن العدد الكبير من السكان الذين تم التحقق من عودتهم في الواقع، ما زالوا يعيشون في دولة غير محددة وغير آمنة، وأن يستمروا في تحمل الصعوبات

(١٤) S/2000/1023، المقدم عملا بالقرار ١٣١١ (٢٠٠٠).

قرار^(١٣)، وتم طرحه للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٣١١ (٢٠٠٠)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

شجبت جميع حوادث العنف، فضلا عن تطور الأنشطة الإجرامية، في منطقة الصراع، وأهاب بالجانبين أن يتخذا تدابير عاجلة، وأن يتعاونوا معا في مكافحة الجريمة بجميع أنواعها وفي تحسين عمل أجهزة إنفاذ القانون لدى كل منهما؛

طالب كلا الطرفين بأن يلتزما التزاما دقيقا باتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن التوصل إلى وقف لإطلاق النار وفصل القوات؛

قرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، رهنا باستعراض يقوم به المجلس لولاية البعثة في حالة أية تغييرات قد يجري إدخالها على ولاية أو في وجود قوة حفظ السلام الجماعية، وأعرب عن اعتزازه القيام باستعراض شامل للعملية في نهاية ولايتها الحالية، في ضوء ما يتخذه الطرفان من خطوات ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة.

بالقوات المشتركة لحفظ السلام في أبخازيا، جورجيا، وطاجيكستان، اتخذهما اجتماع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المنعقد في موسكو في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/629 و 630)؛ ورسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ من ممثل الاتحاد الروسي، يجيل بها بيانا أدلى به في نفس التاريخ بشأن ملاحظات لرئيس الوفد الجورجي في اجتماع عقد مؤخرا لإحدى الهيئات العاملة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويرفض فيها تلك الملاحظات حيث أنها لا أساس لها من الصحة ومن شأنها أن تضر بالعلاقات بين الاتحاد الروسي وجورجيا (S/2000/742).

S/2000/743 (١٣)

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير
٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٦٩): القرار ١٣٣٩
(٢٠٠١)

في الجلسة ٤٢٦٩، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، التي أدلى فيها ممثل جورجيا ببيان، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١^(١٦). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن الاستمرار في عدم إحراز تقدم بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في الوضع السياسي المقبل لأبخازيا داخل دولة جورجيا أمر مؤسف ومن المحتمل أن يهدد عملية السلام بكاملها في المستقبل. ولم يُحرز أي تقدم ملموس بشأن مشروع الوثيقة الخاصة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي. ولم تتوصل مجموعة أصدقاء الأمين العام بعد إلى موقف موحد. وفي الوقت نفسه، ظل الجانب الأبخازي يرفض مناقشة أي وثيقة تتناول قضية الوضع. ولذلك، حث الأمين العام كلا الطرفين على أن يظهر إرادة سياسية أشد حزما إذا أريد التغلب على ذلك الجمود.

وأشار الأمين العام كذلك إلى أن حالة حقوق الإنسان المكفولة للعائدين في مقاطعة غالي لا تزال هشة وأنه تم تسجيل عدة انتهاكات لحقوق الإنسان. وللمرة الثالثة في أربعة أشهر تم اختطاف اثنين من مراقبي البعثة العسكريين، واحتجازهما رهينة لمدة ثلاثة أيام. وساهم عدم إنفاذ القانون بفعالية، واستمرار الصعوبات الاقتصادية البالغة في منطقة عمليات البعثة في عدم استقرار الحالة بوجه عام، وهي حالة قد تتدهور إن لم تعالج. وتم الإبلاغ عن انتهاكين لاتفاق موسكو، يتعلق أحدهما باستخدام الأسلحة الثقيلة في عملية تدريبية منعت خلالها السلطات الأبخازية البعثة وقوة حفظ

الاجتماعية والاقتصادية يوميا، وعدم كفاية الحماية لحقوق الإنسان، واستمرار الافتقار إلى التمثيل المناسب في الهياكل الإدارية المحلية. ومن ثم شجع كلا الجانبين على أن يعدا لهذا الحدث بنشاط وأن يكونا على استعداد لاتخاذ قرارات من شأنها تحسين الثقة والإسهام في جهود السلام الشامل.

وفي تلك الجلسة، أدلى الرئيس (هولندا) ببيان باسم المجلس^(١٥) قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أيد بقوة الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، بدعم من مجموعة أصدقاء الأمين العام، لمعالجة مسألة المركز الدستوري لأبخازيا في المستقبل، ولا سيما مشروع الورقة الذي ينوي تقديمه في المستقبل القريب والذي يتضمن مقترحات إلى الطرفين تتناول قضية توزيع الصلاحيات بين تبليسي وسوخومي كأساس لمفاوضات هادفة بشأن هذه المسألة؛

أهاب بالطرفين أن يتفقا في المستقبل القريب على خطوات فعلية وأن يتخذاها لتنفيذ تدابير فعالة ترمي إلى كفالة أمن اللاجئين والمشردين داخلها الذين يمارسون حقهم في العودة إلى ديارهم؛ وأعرب عن رأي مفاده أنه يتعين على وجه السرعة معالجة مركز اللاجئين العائدين من تلقاء أنفسهم إلى قطاع غالي؛

أدان بشدة مقتل السيد زراب أكبا، المساعد القانوني في مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سوخومي، وذكر بتعهد الجانب الأبخازي بإبقاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على علم بسير التحقيق في هذه الجريمة؛ وأعرب عن أسفه لاختطاف موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في الميدان الإنساني.

(١٦) S/2001/59، المقدم عملا بالقرار ١٣١١ (٢٠٠٠).

(١٥) S/PRST/2000/32

وفي تلك الجلسة، وجّه الرئيس (سنغافورة) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(١٨)، وتم طرحه للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٣٣٩ (٢٠٠١)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

قرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، رهنا باستعراض يقوم به المجلس لولاية البعثة في حالة أية تغيرات قد يجري إدخالها على ولاية قوة حفظ السلام الجماعية أو وجودها.

المقرر المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٠٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٠٠^(١٩)، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، التي دُعي وزير خارجية جورجيا إلى المشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠١، موجهة من ممثل أوكرانيا^(٢٠). وفي تلك الجلسة، أدلى الرئيس (أوكرانيا) ببيان باسم المجلس^(٢١)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

(١٨) S/2001/93.

(١٩) في الجلسة ٤٢٩٩، التي عقدت كجلسة خاصة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وزير خارجية جورجيا، والممثل الخاص، ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وممثل أوكرانيا بشأن النتائج التي تمخض عنها الاجتماع الثالث المعني بتدابير بناء الثقة بين الجانبين الجورجي والأبخازي، المعقود في يالطا، أوكرانيا، يومي ١٥ و١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، وأجرى المجلس مناقشة بناءة.

(٢٠) S/2001/242، يجيل بما نصوص الوثائق الختامية التي وقعت في نهاية الاجتماع الثالث الخاص بتدابير بناء الثقة من الجانبين الجورجي والأبخازي، الذي عقد في يالطا في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، وهي إعلان يالطا الصادر عن الجانبين الجورجي والأبخازي، وبرنامج العمل من أجل تعزيز بناء الثقة بين الجانبين الجورجي والأبخازي.

(٢١) S/PRST/2001/9.

السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة من التحليق فوق المنطقة. وأعرب الأمين العام عن الأمل في أن يعمل الاجتماع الثالث المتعلق بتدابير بناء الثقة، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠١ في يالطا، أوكرانيا، على تيسير عملية المصالحة التي تشتد الحاجة إليها وتعزيز استمرار الاتجاه الإيجابي نحو إقامة وتطوير اتصالات متبادلة على مختلف المستويات بين الجانبين، ومن ثم يساهم في تحقيق التفاهم والثقة المتبادلين.

ونظرا لأن الأمين العام ظل مقتنعا بأن البعثة، بفضل أنشطة الرصد التي تقوم بها على أرض الواقع، تقوم بدور بالغ الأهمية في استتباب الاستقرار في منطقة النزاع، وأن جهودها المستمرة لتعزيز عملية التفاوض تعد عنصرا أساسيا في السعي نحو تحقيق تسوية سلمية للنزاع، فقد أوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

وأعلن ممثل جورجيا أن الإشارة في الفقرة ٤ من مشروع القرار المعروض على المجلس إلى مشروع البروتوكول ومشروع الاتفاق المتعلق بالسلم والضمانات [للوقاية ومنع استئناف الأعمال القتالية]، اللذين لم يُشر إليهما في تقرير الأمين العام أو يناقشا من أعضاء المجلس، غير مقبولة بالنسبة لحكومة جورجيا. وقال إن أطراف الصراع وقّعت بالفعل على عدة اتفاقات بشأن نبذ استعمال القوة في تسوية النزاع، ورأى ممثل جورجيا أن التركيز ينبغي أن ينصب على ضرورة تسريع العمل بشأن القضايا المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مقاطعة غالي، وإعادة بناء اقتصاد المنطقة، وضمانات بعدم استئناف الأعمال العدائية^(١٧).

(١٧) S/PV.4269، الصفحة ٣.

قرارات مجلس الأمن، على أن تتضمن بالضرورة تسوية للمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا؛

ساند بقوة، على وجه الخصوص، اعتزام الممثل الخاص أن يقدم إلى الأطراف في المستقبل القريب مشروع ورقته المتضمنة مقترحات محددة بشأن مسألة توزيع الاختصاصات الدستورية بين تبليسي وسوخومي؛

رحب باعتزام الممثل الخاص تقديم مشروع الورقة إلى الطرفين قريبا، لتكون نقطة انطلاق للمفاوضات، دون محاولة فرض أو إملاء أي حل محتمل؛ وأهاب بالطرفين أن يقبلا بشكل بناء الورقة في ضوء ذلك وأن يعملتا تجاه التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين.

المقرر المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٥٣): القرار ١٣٦٤ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٥٣، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١^(٢٤). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن توقف أنشطة التفاوض عقب أعمال القتل واحتجاز الرهائن التي وقعت خلال الأشهر الأربعة السابقة أثبت أن عملية السلام لا تزال هشّة بوجه عام. ومن الأسباب المتصلة بهذا أيضاً عدم البدء بعد في إجراء مفاوضات مجدية حول الوضع السياسي المقبل لأبخازيا داخل دولة جورجيا، وأنه في غيبة هذه المفاوضات تظل عملية السلام برمتها عرضة للخطر. وأضاف أن مجموعة أصدقاء الأمين العام، بالتشاور الوثيق مع الممثل الخاص، كثفت جهودها للوصول إلى الصيغة النهائية لمشروع ورقة عن توزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي. وفي هذا الصدد، كررت السلطات

(٢٤) S/2001/713، المقدم عملا بالقرار ١٣٣٩ (٢٠٠١).

رحب بنجاح عقد الاجتماع الثالث المتعلق بتدابير بناء الثقة فيما بين الجانبين الجورجي والأبخازي في يالطا في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، واستئناف الحوار فيما بينهما، وأحاط علما بالوثائق الموقعة هناك؛

أعرب عن أمله في أن تؤدي الإجراءات المنبثقة عن اجتماع يالطا إلى التقريب بين موقفي الجانبين والتشجيع على الاستمرار في عقد حوار بناء يهدف إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع؛

أكد عدم إمكانية قبول الانتخابات المحلية الصورية التي عقدت في أبخازيا، جورجيا، في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠١، واعتبرها غير شرعية وغير ذات جدوى؛ وشدد على أهمية التفاوض بشأن القضايا السياسية الرئيسية للصراع.

المقرر المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣١٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣١٤^(٢٢)، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١^(٢٢)، التي دعي وزير الشؤون الخاصة في جورجيا إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (المملكة المتحدة) ببيان باسم المجلس^(٢٣)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أكد الأهمية الحاسمة لإجراء مفاوضات مبكرة بشأن القضايا السياسية الرئيسية للصراع في أبخازيا، جورجيا؛

ساند بشدة، في هذا السياق، ما يبذله الممثل الخاص للأمين العام من جهود لتشجيع تحقيق تسوية سياسية شاملة تستند إلى

(٢٢) استمع المجلس في جلسته ٤٣١٣، التي عقدت كجلسة خاصة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى إحاطة إعلامية من الممثل الخاص، ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، بمشاركة من وزير الشؤون الخاصة في جورجيا، وممثل السويد (متكلما باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه)، وأجرى المجلس مناقشة بناءة.

(٢٣) S/PRST/2001/12

موسكو؛ وذكّر الجانب الجورجي بشكل خاص بالوفاء بالتزامه وضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية التي تعبر إلى أبخازيا، جورجيا، من الجانب الذي تسيطر عليه جورجيا من خط وقف إطلاق النار؛ وقرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رهنا باستعراض يقوم به المجلس لولاية البعثة في حالة أية تغييرات قد يجري إدخالها على ولاية قوة حفظ السلام الجماعية أو وجودها.

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٦٤): القرار ١٣٩٣ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٤٦٤^(٢٧)، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢^(٢٨). وأشار الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، إلى أن الشهور الثلاثة الماضية قد شهدت بعض التقدم في العملية السياسية. ومثل إعداد الصيغة النهائية من الورقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، بعد عامين من المناقشات، خطوة كبيرة للأمام. وكذلك أجرى الممثل الخاص، استنادا إلى الورقة التي تم الانتهاء منها، مشاورات في سوخومي وتبليسي من أجل تمهيد المسرح للمفاوضات الموضوعية. وقال إن الحالة ظلت هادئة ولكن يشوبها التوتر لعدة أمور، من بينها استمرار وجود القوات الجورجية في وادي كودوري الأعلى. ورحب الأمين العام في تقريره بالاتفاق الذي تم

(٢٧) استمع المجلس في جلسته ٤٤٠٠، التي عقدت كجلسة خاصة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، إلى إحاطة إعلامية من الممثل الممثل الخاص، ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ووزير الشؤون الخاصة في جورجيا، بمشاركة من ممثل بلجيكا، وأجريت مناقشة بناءة.

(٢٨) S/2002/88، المقدم عملا بالقرار ١٣٦٤ (٢٠٠١).

الأبخازية الإعراب عن موقفها المعروف ومفاده أنه قد فات أوان أي مناقشة لمسألة مركز أبخازيا لأن المركز السياسي لأبخازيا، في رأيهم، قد تقرر بصورة نهائية بموجب قانون استقلال دولة جمهورية أبخازيا الصادر عام ١٩٩٩^(٢٥).

علاوة على ذلك، أشار الأمين العام إلى أن تزايد عدد الانتهاكات لاتفاق موسكو مما يثير القلق البالغ في الفترة قيد الاستعراض. وينطبق هذا بالمثل على القيود التي فرضت على تنقل بعثة المراقبين مما يمنعها من ممارسة ولايتها الكاملة. وبما أن بعثة المراقبين ما زالت تنهض بدور بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار في منطقة النزاع، وتمثل جهودها الرامية إلى دفع عجلة المفاوضات عنصراً محورياً في السعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية، فقد أوصى الأمين العام بتمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (الصين) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(٢٦)، وتم طرحه للتصويت، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٣٦٤ (٢٠٠١) الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أيد بقوة ما يبذله الأمين العام وممثله الخاص من جهود دؤوبة، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته طرفاً ميسراً، فضلاً عن مجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغرض تشجيع إضفاء الاستقرار على الحالة والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة يجب أن تتضمن تسوية لمركز أبخازيا السياسي داخل دولة جورجيا؛

شجبت جميع انتهاكات الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات، ولاحظت بقلق خاص المناورات العسكرية التي أجراها الطرفان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١ انتهاكا لاتفاق

(٢٥) S/2001/713، الفقرة ٥. انظر أيضا S/1999/1087، الفقرة ٧.

(٢٦) S/2001/747.

المقرر المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢
(الجلسة ٤٥٩١): القرار ١٤٢٧
(٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٥٩١^(٣٢)، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، التي دُعي ممثل جورجيا إلى المشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢^(٣٣). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، افتقارا مؤسفا إلى إحراز تقدم بشأن الشروع في مفاوضات سياسية لتحديد المركز بين الجانبين الجورجي والأبخازي، وذلك لاستمرار الجانب الأبخازي في رفض أي مناقشة للورقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" استنادا إلى إعلان أبخازيا استقلالها من جانب واحد. غير أن الجانبين الجورجي والأبخازي استمرا في الأعمال العملية في إطار الأفرقة العاملة لمجلس التنسيق. ونظرا لأن الأمين العام ظل مقتنعا بأن وجود البعثة ما زال ضروريا لتهيئة الأوضاع لإقامة عملية سياسية ترمي إلى تسوية النزاع، ولدفع تلك العملية قدما للأمام، فقد أوصى بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (المملكة المتحدة) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(٣٤)، وتم طرحه للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٤٢٧ (٢٠٠٢)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

(٣٢) في الجلسة ٤٥٩٠ للمجلس، التي عقدت كجلسة خاصة، حرت مناقشة بناءة بين المجلس ووزير الشؤون الخاصة في جورجيا.

(٣٣) S/2002/742، المقدم عملا بالقرار ١٣٩٣ (٢٠٠٢).

(٣٤) S/2002/845.

التوصل إليه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بشأن انسحاب القوات الجورجية من وادي كودوري وذكر أنه ينبغي تنفيذه على وجه السرعة وبشكل كامل. كما أوصى الجانبين بتنفيذ برنامج عمل يالطا الخاص ببناء الثقة^(٣٥)، على النحو المتفق عليه خلال الاجتماع المعقود في يالطا في آذار/مارس ٢٠٠١، وتوصيات بعثة التقييم المشتركة إلى قطاع غالي^(٣٦). ونظرا لأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا قد واصلت الاضطلاع بدور هام في تحقيق الاستقرار في منطقة النزاع وفي البحث عن تسوية سياسية، أوصى الأمين العام بتمديد ولايتها لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وفي الجلسة ذاتها، وجه الرئيس (موريشيوس) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(٣٧)، وتم طرحه للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٣٩٣ (٢٠٠٢)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

قرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، واستعراض ولاية البعثة، إلا إذا اتخذ القرار بتمديد وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في موعد أقصاه ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ولاحظ في هذا الصدد أن السلطات الجورجية قد وافقت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على تمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بالتطورات بصورة منتظمة وأن يقدم تقريرا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن الحالة في أبخازيا بجورجيا، وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

(٢٩) S/2001/242.

(٣٠) انظر S/2001/59، المرفق الثاني.

(٣١) S/2002/133.

أن الجانبين لم يقتربا كثيرا، بعد عام من الجهود المضنية التي بذلها ممثله الخاص، من بداية المفاوضات بشأن الوثيقة المعنونة ”المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي“. بل إن الجانب الأبخازي رفض مجرد الدخول في مناقشات بشأن المبادئ التي ينبغي أن تبني عليها المفاوضات. وبقيت عودة المرشدين داخليا إلى ديارهم في ظروف مأمونة وآمنة من القضايا الساخنة ولم يحرز أي تقدم في تنفيذ الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمرشدين المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤^(٣٦). وشدد الأمين العام على أن استئناف دورات مجلس التنسيق، الذي لم يجتمع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أمر لا غنى عنه لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام الجورجية الأبخازية. وأشار إلى أن عقد الدورة التالية لمجلس التنسيق على وجه السرعة من شأنه أن يتيح البت في توقيت مناسب في عقد اجتماع رابع بشأن تدابير بناء الثقة والبدء في الأعمال التحضيرية وفقا لذلك. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (فرنسا) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(٣٧)؛ وتم طرحه للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٤٦٢ (٢٠٠٣)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

حث بقوة الطرفين المتورطين في الصراع في أبخازيا، جورجيا، على كفالة إعادة التنشيط اللازمة لعملية السلام من جميع جوانبها الرئيسية؛

شدد على الحاجة الماسة إلى تحقيق تقدم في مسألة اللاجئين والمرشدين داخليا؛

(٣٦) S/1994/397، المرفق الثاني.

(٣٧) S/2003/102.

أثني على ما يبذله الأمين العام ومثله الخاص من جهود دؤوبة، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته الميسر، فضلا عن فريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الرامية إلى تشجيع إضفاء الاستقرار على الحالة والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة يجب أن تتضمن تسوية لوضع أبخازيا السياسي داخل دولة جورجيا وأيد بقوة تلك الجهود؛

شدد كذلك على أن عملية التفاوض التي تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة يقبلها الجانبان ستطلب تنازلات من كلا الجانبين؛

أسف شديد الأسف، خاصة، لرفض الجانب الأبخازي المتكرر لإجراء مناقشة بشأن مضمون الوثيقة المعنونة ”المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي“، وحث مرة أخرى بقوة الجانب الأبخازي على استلام الوثيقة وخطاب إحالتها؛ وأدان كل انتهاكات أحكام اتفاق بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، وطلب أن تتوقف هذه الانتهاكات فورا؛

حث مرة أخرى الطرفين على تنفيذ توصيات بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى مقاطعة غالي، ودعا الجانب الأبخازي بوجه خاص إلى تحسين إنفاذ القانون فيما يتعلق بالسكان المحليين وحل مشكلة عدم وجود تعليم للسكان الجورجيين بلغتهم الأصلية؛

ذكر الجانب الجورجي خاصة بالمحافظة على التزامه بوضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة.

المقرر المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٣ (الجلسة ٤٦٩٧): القرار ١٤٦٢
(٢٠٠٣)

أدرج المجلس في جلسته ٤٦٩٧، المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣^(٣٥). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور،

(٣٥) S/2003/39، المقدم عملا بالقرار ١٤٢٧ (٢٠٠٢).

في إطار التوصيات التي قدمتها مجموعة الأصدقاء في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

ولاحظ الأمين العام أن المبادرة التي قامت بها جورجيا والاتحاد الروسي مؤخرا للبدء في حوار بشأن عملية عودة اللاجئين، على أساس من الاتفاق الرباعي لعام ١٩٩٤، مشجعة للغاية. وفي ضوء التوصيات المقدمة من بعثة التقييم المشتركة إلى مقاطعة غالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠^(٤١)، والتوصيات التي وضعتها بعثة الأمن والتقييم في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(٤٢)، أوصى الأمين العام بأن يضاف إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عنصر للشرطة المدنية مؤلف من ٢٠ ضابطا لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بولايتها، وللمساهمة، بصفة خاصة، في تهيئة الأوضاع المواتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين بشكل مأمون وكريم. وبالإشارة إلى أن البعثة ما زالت تؤدي دورا لا غنى عنه في تحقيق استقرار الحالة في منطقة النزاع وفي إتاحة إطار يمكن فيه للطرفين أن يتقدما نحو التوصل إلى تسوية شاملة، أوصى الأمين العام بتمديد ولايتها لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (إسبانيا) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(٤٣)، وتم طرحه للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤٩٤ (٢٠٠٣)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ المتعلقة بإضافة عنصر من الشرطة المدنية قوامه ٢٠ ضابطا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا؛

قرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ومواصلة استعراض تلك الولاية ما لم يتخذ قرار بشأن وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

المقرر المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٠٠): القرار ١٤٩٤ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٠٠^(٣٨)، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، التي دُعي ممثل جورجيا إلى المشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣^(٣٩). وأشار الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، إلى أن عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة تلقت دفعة طيبة بعد الاجتماع الذي عقده مجموعة أصدقاء الأمين العام لتبادل الآراء في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٣، الذي أوصي فيه بأن يعالج الجانبان ثلاث مجموعات من المسائل، هي المشردون واللاجئون، والشؤون السياسية والأمنية، ومؤتمر قمة سوتشي^(٤٠). ودعمت الأمم المتحدة بقوة هذه الأنشطة التي كانت تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك والتقدم صوب تسوية سياسية شاملة في نهاية المطاف. غير أن الأمين العام أعرب عن أسفه لأن المسألة السياسية الأساسية - وهي وضع أبخازيا في دولة جورجيا - لم يجر بعد تناولها، رغم تجدد الفرصة لعمل ذلك

(٣٨) في الجلسة ٤٧٩٩، المعقودة كجلسة خاصة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من رئيس بعثة الأمم المتحدة في جورجيا، وأجرى تبادلا مفيدا للآراء.
(٣٩) S/2003/751، المقدم عملا بالقرار ١٤٦٢ (٢٠٠١).
(٤٠) انظر S/2003/412، الفقرتين ٣ و ٥.

(٤١) انظر S/2001/59، المرفق الثاني.

(٤٢) S/2003/412، الفقرة ١٦.

(٤٣) S/2003/771.

التابعة لرابطة الدول المستقلة في وادي كودوري؛ وقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على أساس أن يستعرض المجلس، عند الاقتضاء، ولايتها في حالة حدوث تغيير في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام، على الحالة في أبخازيا، بجورجيا، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛ وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

الشرق الأوسط

٣٢ - الحالة في الشرق الأوسط

مناقشة، قراراً بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على أساس التوصيات الواردة في تقارير مجلس الأمن بشأن القوة^(٢). وذكر الأمين العام في تقاريره أن الحالة في القطاع الإسرائيلي-السوري ظلت هادئة بصفة عامة، بدون أية حوادث خطيرة. ولكنه لاحظ زيادة في النشاط في منطقة مزارع شبعا صادرة عن منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان^(٣)؛ وحادثاً لإطلاق النار في ٨ كانون

الفترة، بالإضافة إلى تلك الجلسات، عدداً من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، عملاً بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الفرعين ألف وباء. وعُقدت هذه الجلسات في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٢٥)، و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٤٥)، و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٦٩)، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٧٨)، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٧٨).

(٢) S/2000/459، و S/2000/1103، و S/2001/499، و S/2001/1079، و S/2002/542، و S/2002/1328، و S/2003/655، و S/2003/1148.

(٣) S/2001/499، و S/2001/1079، و S/2002/542، و S/2002/1328، و S/2003/655، و S/2003/1148. انظر أيضاً القسم الفرعي بء، المتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أدان أي انتهاكات لأحكام الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات؛

أدان بشدة عملية خطف أربعة من أفراد البعثة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وأعرب عن استيائه الشديد لأنه لم تحدد هوية أي من الجناة ولم يقدم أي منهم للعدالة وأيد دعوة الأمين العام إلى إنهاء هذا الضرب من الإفلات من العقاب؛

طلب إلى الجانب الجورجي مواصلة تحسين الظروف الأمنية للدوريات المشتركة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام

ألف - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

المقررات المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى ٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٣: القرارات ١٣٠٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٢٨ (٢٠٠٠)، و ١٣٥١ (٢٠٠١)، و ١٣٨١ (٢٠٠١)، و ١٤١٥ (٢٠٠٢)، و ١٤٥١ (٢٠٠٢)، و ١٤٨٨ (٢٠٠٣)، و ١٥٢٠ (٢٠٠٣)، و بيانات من الرئيس

خلال هذه الفترة، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات بشأن هذا البند^(١)، واتخذ في كل منها، بالإجماع وبدون

(١) الجلسة ٤١٤٨، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، والجلسة ٤٢٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والجلسة ٤٣٢٢، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، والجلسة ٤٤٢٨، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والجلسة ٤٥٤٦، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١، والجلسة ٤٦٧٠، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والجلسة ٤٧٧٩، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والجلسة ٤٨٨٩، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعقد المجلس خلال هذه